تسهيل مباشرة المهندسين المفرزين ووضعهم في أماكن تتناسب مع اختصاصاتهم

الحكومة تشدد على متابعة التحضيرات اللازمة لانتخابات رئاسة الجمهورية وحرية المشاركة لجميع المواطنين

| هناء غانم

شدد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على متابعة كافة الإجراءات والتحضيرات اللازمة لانتخابات رئاسة الجمهورية بما يضمن حسن إجرائها بالشكل الأمثل وسهولة وحرية المشاركة لجميع المواطنين. وذلك خلال الجلسة الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة حسين عرنوس.

وأكد المجلس خلال الجلسة على الوزارات كافة تسهيل مباشرة المهندسين المفرزين إلى الجهات العامة بالعمل ووضعهم في أماكن تتناسب مع اختصاصاتهم وتمكّن من تطوير أداء المؤسسات العامة في إطار المشروع الوطني لإصلاح الإداري والاهتمام بتدريبهم وتعزيز قدراتهم وتمكينهم من القيام بمتطلبات مرحلة إعادة الإعمار مع مواصلة تطوير آلية الفرز واستحداث فرص عمل جديدة لاستيعاب القسم الأكبر خلال المرحلة المقبلة، حيث شملت عملية الفرز الأخيرة أكثر من ٦٤٠٠ مهندس وبنسبة تجاوزت ٦٨ بالمئة من المهندسين المشاركين في مفاضلة الفرز.

كما وافق المجلس على منح المؤسسة العامة للدواجن سلفة بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة لزيادة طاقتها الإنتاجية وتأمين حاجة السوق المحلية من مادتي البيض والفروج ومنح المؤسسة العامة للسكر سلفة بقيمة ٣,٥ مليارات ليرة لتأمين ٢٥٠٠ طن من مادة المولاس لزوم تصنيع مادة الخميرة وأكد على وزارة الصناعة الإسراع بإعادة تأهيل معمل السكر في مسكنة وإدخاله في الإنتاج.

وشدد المجلس على تكثيف الجهود لاستكمال إنجاز مشروع البطاقة الذكية وصولاً إلى كل المحافظات والعمل المستمر على مراقبة الأسواق وضبط الأسعار وتحسين عملية تسعير المواد الأساسية وتوسيعها لتشمل مواد جديدة وطلب من وزارة الكهرباء تشديد الإجراءات المتعلقة بضمان عدالة التوزيع وتحسين واقع التيار الكهربائي.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة بذل أقصى الجهود واستثمار كل الموارد المتاحة لإنجاز المشاريع الخدمية والتنموية ومتابعة تنفيذ جميع الاتفاقيات مع الدول الصديقة، داعياً الجهات المعنية إلى زيادة الإجـراءات الاحترازية التي تمنع تكرار حدوث الحرائق وحماية المحاصيل الزراعية والغابات.

إلى ذلك طلب المجلس من وزارة النفط تقديم رؤية عمل تتضمن الإجـراءات الواجب اتخاذها لتفادي حدوث اختناقات في توزيع المشتقات النفطية واستثمار الكميات المتاحة بالشكل الأمثل وزيادة عدد محطات الأوكتان ٩٥ عند مراكز الطرق الرئيسة لتغطية احتياجات المسافرين وتمديد العمل ببطاقات «الماستر» حتى نهاية الشهر الجاري إلى حين استكمال تسوية أوضاع الآليات التي تتزود بالبنزين من خلال هذه البطاقات.

وخلال الجلسة كلف مجلس الوزراء وزارة الأشغال العامة والإسكان تكثيف الجهود في مشروع السكن العمالي واستكمال إنجاز مشروع السكن الشبابي وطلب من وزارة الإدارة المحلية والبيئة تقديم مذكرة حول مراحل إنجاز مشروع ٦٦ خلف الرازي وإمكانية تنفيذ مشاريع مشابهة في مختلف المحافظات.

ودعا المجلس وزارتي الموارد المائية والزراعة إلى العمل لزيادة مردودية وحدة المساحة واستثمار مياه السدود في زيادة المساحات المروية بعد تأمين الحاجة من مياه الشرب وتحسين خطة المحاصيل الصيفية، وطلب من وزارة السياحة متابعة خططها للسياحة الصيفية ولاسيما ما يتعلق بتطوير السياحة الشعبية وتقديم المحفزات لزيادة الاستثمارات في هذا المجال.

وناقش المجلس آلية استيفاء بدل خدمة منح وثيقة غير عامل بما يسهم في تحفيز العاملين وصيانة المنظومة الإلكترونية، كما ناقش مشروع قانون بإلغاء القانون رقم ٧٦ لعام ٢٠٠٢ الناظم لشؤون تسوية أوضاع آليات ومركبات وسيارات الجهات العامة غير المسجلة وما في حكمها وتعليمائه التنفيذية وذلك نظراً لعدم تمكن الشركات من تسوية أوضاع معظم آلياتها وحاجة الكثير من الجهات العامة إلى ذلك.

وأخيراً وافق المجلس على ترميم فرع إدارة قضايا الدولة في حلب واستكمال تنفيذ أعمال إكساء خمس عمارات برجية في مشروع الادخار السكني في محافظة اللاذقية.

وحول منح المؤسسة العامة للسكر سلفة بقيمة ٣,٥ مليارات ليرة لتأمين ٢٥٠٠ طن من مادة المولاس وهذه الكميات تكفي حاجة المؤسسة لمدة ٦ أشهر لزوم تصنيع مادة الخميرة أكد مدير عام مؤسسة السكر سعد الدين العلي أن الخميرة الطرية تباع بسعر إداري مدعوم باعتبارها تدخل في صناعة رغيف الخبز سعر الكيلوغرام ٢٠٦ ليرات يكلف المؤسسة تقريباً ٢٥٠٠ ليرة سورية الفرق بين السعر المباع وسعر المؤسسة هو بمنزلة عجز تمويني تقوم الحكومة بتعويضه ونظراً لارتفاع الأسعار تقوم المؤسسة بطلب سلفة وبناء عليه يتم تخصيصها لتأمين المواد الأولية من مادة الخميرة الطرية لتغطية حاجة المحافظات حمص وحماة وطرطوس واللاذقية وبناء عليه وافقت الحكومة على تحويل السلفة للمؤسسة وذلك لسداد الالتزامات المترتبة على المؤسسة فور توريد المادة مؤكداً أن هذه القيمة هي بمنزلة عجز تمويني للخميرة الطرية للعام ٢٠٢١ والتي تشكل ٨٠ بالمئة من تكلفة الإنتاج وكما هو معمول به سابقاً في تمويل الشوندر السكري علماً أن الخدمات المساعدة هي دي أمونيوم – نشاء البطاطا –ورق لف خميرة – أتي فوم، والتي تتجاوز قيمتها ١٠٤ مليارات ليرة.

وأضاف العلي: إن المؤسسة لا تربح ولا تخسر من مادة الخميرة باعتبارها تدخل في صناعة الرغيف.

مدير عام مؤسسة الدواجن سراج خضر أكد أنه تم تخصص ٨٠٠ مليون ليرة من الحكومة لدعم قطاع الدواجن بهدف دفع عجلة الإنتاج نحو العمل لاستمرار العملية الإنتاجية وتأمين المواد العلفية للقطعان وزيادة الإنتاج من مادتي بيض المائدة والفروج اللتين ستطرحان بالأسواق قريباً وسيكون لذلك صدى إيجابي ينعكس على انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلك.

وأضاف سراج: إن المؤسسة تعد المستهلك بأن هناك تدخلاً حازماً وسوف تطرح إنتاجها من بيض المائدة والفروج بزخم وقوة ضمن صالات التدخل الإيجابي للبيع بسعر أقل من النشرة التموينية.

> منح مؤسسة السكر سلفة بقيمة ٣,٥ مليارات ليرة

> الطلب بزيادة محطات بيع الأوكتان ٩٥ عند مراكز الأتوتسترادات

اللجنة المشتركة السورية-الأبخازية للتعاون الاقتصادي تعقد دورتها الأولى بحضور رئيس أبخازيا ورئيس مجلس الوزراء

رئيس أبخازيا: تشكل قاعدة جيدة للعمل بين الجانبين لتنمية وتطوير التعاون

| الوطن

عقدت اللجنة المشتركة السورية الأبخازية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي دورتها الأولى في دمشق أمس، بحضور رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس ورئيس جمهورية أبخازيا أصلان بجانيا.

وأكد المهندس عرنوس في كلمة له خلال الاجتماع أهمية بذل الجهود المشتركة لتعزيز آفاق التعاون لما فيه المصلحة المشتركة للشعبين الصديقين في ضوء التحديات التي تواجه إصرارهما على صون قراراتهما الوطنية والسيادية، مشيراً إلى حرص الحكومة السورية على تنفيذ توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد باتخاذ كل الإجـراءات والقرارات اللازمة لتوطيد أواصر التعاون بين سورية وجمهورية أبخازيا، تأكيداً على الإرادة الصادقة في إقامة تعاون اقتصادي مثمر.

وأوضح رئيس مجلس الـوزراء أهمية وضع منهج تعاون عملي من خلال التعاون الحكومي– الحكومي وكذلك بين قطاعي الأعمال في البلدين بما يسهم في تعزيز آفاق التعاون وعقد لقاءات تخصصية وفنية بين الجهات المعنية لدى البلدين ودعم مشاريع التعاون الاستثماري والتبادل التجاري في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية مشدداً على ضرورة تأمين خطوط النقل البحري والجوي المناسبة لربط اقتصادي البلدين، وتسهيل عملية التبادل التجاري.

وأكد الرئيس الأبـخـازي أن اللجنة المشتركة تشكل قاعدة جيدة للعمل بين الجانبين لتنمية وتطوير التعاون في مختلف المجالات، لافتاً إلى أنه سيكون هناك لقاءات مستقبلية مشتركة في قطاع رجال الأعمال والشركات الحكومية والخاصة لإيجاد آليات معينة للتعاون والتنفيذ، التي ستسهم في تعزيز التبادل التجاري والتعاون العلمي والتعليمي والثقافي وتبادل الطلاب.

وقال الرئيس بجانيا: إنه سيتم بذل كل الجهود لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، مشيراً إلى أن العقوبات الجائرة والضغط الممارس على سورية وأبخازيا سيعطيهما دفعاً للأمام لتطوير العلاقات بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين، معرباً عن تمنياته للجنة المشتركة بالنجاح في أعمالها.

وكان المهندس عرنوس والرئيس بجانيا عقدا جلسة مباحثات ثنائية ركزت على التعاون المستقبلي بين البلدين وضرورة اتخـاذ الخـطـوات التنفيذية للاستثمار المشترك للإمكانات الاقتصادية المتنوعة والغنية لدى البلدين بما يضمن أكبر قدر من التكامل بين اقتصادي البلدين.

كما ناقشت اللجنة المشتركة السورية الأبـخـازيـة خـلال اجتماعها التعاون في مجالات النقل والسياحة والتعليم والزراعة وآفاق تطويرها، حيث أوضح الدكتور سامر الخليل وزير الاقتصاد والـتـجـارة الـخـارجـية رئيس الجانب السوري في اللجنة المشتركة أن الإرادة الحقيقية والصادقة للبلدين تستهم في تعزيز العلاقات الثنائية وتنميتها.

واستعرض الوزير الخليل ما تم القيام به خلال الفترة الماضية من تبادل للمعلومات حول القوانين والأنظمة التي تحكم عمليات التجارة الخارجية بين البلدين على مستوى الاستيراد والتصدير، إضافة إلى تبادل قوائم المنتجات القابلة للتصدير من سورية إلى أبخازيا، كما كان هناك اطلاع على السوق الأبخازي وما يحتاجه من سورية، لافتاً إلى أنه سيكون لرجال الأعمال دور مهم في المرحلة القادمة وستكون هناك زيارة لوفد أعمال سوري إلى أبخازيا في نهاية شهر حزيران القادم، مع التحضير لإقامة معرض للمنتجات السورية في العاصمة الأبخازية.

نائبة رئيس الوزراء الأبخازي وزيرة الاقتصاد رئيسة الجانب الأبـخـازي في اللجنة المشتركة كريستينا أوزغان كونستانتينوفنا: سنسعى لإقامة مشاريع مشتركة تشمل مختلف القطاعات وتنظيم طرق نقل البضائع من أبخازيا إلى سورية، وتعزيز العلاقات السياحية وتنظيم العلاقات الاقتصادية التي ستشكل انطلاقة داعمة للعلاقات بين البلدين، كذلك سنعمل على تقوية العلاقات في مجالي الثقافة والزراعة.

وتناولت النقاشات تعزيز التعاون السياحي وتبادل المجموعات السياحية بين البلدين وإقامة المنتجعات السياحية البيئية وكذلك آفاق التعاون الزراعي وتعزيز التبادل التجاري للمنتجات الزراعية، والتعاون في كل المجالات البحثية والتطبيقية وتبادل الخبرات، بما يسهم في مواجهة الحصار المفروض على البلدين، إضافة إلى تطوير مجالات النقل وفتح خطوط بحرية دائمة بين البلدين وتبادل الخبرات لآلية إدارة المرافئ وفق أحدث التكنولوجيا.

في ختام اجتماع اللجنة، تم التوقيع على بروتوكول اجتماعات الدورة الأولى للجنة المشتركة السورية الأبخازية للتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي والفني، واتفاقية تعاون بين المرافئ السورية والأبخازية، واتفاقية تعاون في مجال السياحة.

> عرنوس: إرادة لإقامة تعاون اقتصادي مثمر

> وزير الاقتصاد: تبادل قوائم المنتجات القابلة للتصدير من سورية إلى أبخازيا

> وزيرة الاقتصاد الأبخازية: سنسعى لإقامة مشاريع مشتركة تشمل مختلف القطاعات

«الزراعة» تضع خطة وطنية استباقية لحماية الغابات من الحرائق هذا العام

| الوطن

بيّن مدير الحراج في وزارة الزراعة الدكتور علي ثابت أن الوزارة تعمل حالياً على وضع خطة وطنية شاملة واستراتيجية حقيقية لتنظيم مكافحة حرائق الغابات انطلاقاً من الوقاية والمراقبة اليومية والداعمة للمواطن بهدف استباق خطر الحريق، وتدرج هذه الخطة ضمن الخطة الوطنية للنهوض بالقطاع الحراجي وتنبثق أنها خطط لمكافحة حرائق الغابات على مستوى كل محافظة.

وأكد ثابت أن الهدف من الخطة الوطنية لحماية الغابات من الحرائق هو حماية ٥٧٧٦٣ هكتاراً من الغابات على امتداد الأراضي السورية، وتقليص المساحة المحترقة إلى ما دون الهكتار الواحد للحريق الواحد وذلك بما يتفق مع المعايير العالمية المتوسطية، متوخاً إلى أن هذا الهدف يتحقق من خلال دعم البنية التحتية من مسالك وطرق ودروب وخطوط نار، إذ يجب أن تستهدف الخطة فتح طرق وخطوط نار بمعدل ٢ كم لكل ١٠٠ هكتار من الغابات وبالتالي فإن غاباتنا، وحسب المعايير المتوسطية المعمول بها، يلزمها ١٥٥٣ كم من الطرق وخطوط النار، في حين الواقع الحالي هو ١٥٧٠١ كم من الطرق موزعة على المساحة الإجمالية لمواقع الغابات في سورية، ولكن تعاني من سوء التوزيع ضمن المواقع الحراجية.

وقال ثابت: تم تنفيذ خطة شق الطرق منذ بداية عام ٢٠٢١ وبمسافة قدرها نحو ٥٨ كم، على حين بلغت مسافة شق الطرق الحراجية في كامل عام ٢٠٢٠ نحو ٥٥ كم، وقد بدأنا بتنفيذ خطة ترميم وتعزيل الطرق الحراجية التي تشمل ٣٥٤٦ كم، تُساهم هذه الطرق بإضافة إلى الطرق الموجودة والتي تُرمم سنوياً في الحد من انتشار الحرائق وتمكين فرق الإطفاء من الوصول إلى الحريق بأسرع وقت ممكن.

كما تعمل الـوزارة حسب ثابت على زيـادة نقاط التزود بالمياه مثل إقامة وإنشاء السدات المائية حسب الإمكانيات الطبوغرافية والمادية للموقع، وتجهيز كافة مناهل ومآخذ المياه التابعة للوزارة، إضافة إلى التنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية لوضع المناهل التابعة لها في جهوزية تامة استعداداً لموسم الحريق، حيث يوجد في الخدمة حالياً ١١٥ منهل مياه يُستفاد منها كنقاط تزويد بالمياه أثناء الحرائق.

ولفت ثابت إلى أنه تم تعميم أجهزة الاسلكي على مختلف المراكز وإعـداد خطة سنوية عملية للتدخل بالتعاون مع عناصر الدفاع الوطني وعناصر الجيش والـوزارات المعنية، حيث تم تجهيز وصيانة أجهزة الاسلكي المتوفرة والبالغ عددها ١٤٧ جهازاً متنقلاً.

وبهدف الوقاية والمراقبة لتجنب اندلاع الحريق دعا ثابت السكان المجاورين للغابة بضرورة إزالة الأدغال والأعشاب حول المنازل وبعمق ٥٠ م، حيث تم تشكيل لجان في جميع المناطق أو النواحي، تضم في عضويتها ممثلين عن السلطة المحلية أو الإداريـة والجمعية الفلاحية والفرقة الحزبية بحيث تكون مهمة هذه اللجنة مراقبة كافة الأراضي الزراعية ومنع إشعال النيران ضمن الأراضي الزراعية وخاصة في موسم الحرائق.

وأشار ثابت إلى أنه تم تشكيل منصة لمتابعة حرائق الغابات تهدف إلى الاكتشاف المبكر للحرائق وفق نظام إنذار إلكتروني مبكر تساعد على التدخل المباشر والسريع وتضم في عضويتها باحثين من الجامعات السورية والهيئة العامة للاستشعار عن بعد والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية. مهمتها إعداد خريطة أساس تحمل عليها شبكة الطرق الحراجية وخطوط النار، وتوزع مراكز الإطفاء، وأبراج المراقبة، والمخافر الحراجية توزع مناهل المياه، وتُساعد هذه الخريطة في إدارة الحريق وتوجيه عناصر وفرق الإطفاء بصورة جيدة إلى أماكن التدخل المناسبة.

وبيّن ثابت أن وزارة الزراعة وبالتعاون مع الهيئة العامة للأرصاد الجوية تعمل على تقييم دقيق ويومي لخطر الحريق من خلال إنجاز تحاليل دقيقة ومعمقة لخطر الحريق وهو ما يستدعي وضع خلية توقع مهمتها تحليل خطر حرائق الغابات، ودعم هذه الخلية من خلال التحاليل المقدمة من مديرية الحراج والخاصة بحساسية الغطاء الحراجي للحرائق وذلك بالاستعانة بتقنيات الاستشعار عن بعد وصور الأقمار الصناعية عالية الدقة المكانية وعالية الدقة الزمنية، ويُطبق ذلك على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية، إضافة لإنتاج خريطة خطورة الحريق والتي تُعمم على جميع دوائر الحراج في المحافظات وتتضمن هذه الخريطة مؤشر خطورة الحريق لمدة أسبوع، ويُستفاد منها في معرفة المواقع الحراجية الأكثر حساسية لحدوث الحريق وبالتالي توجيه فرق الإطفاء وتركيزها في هذه المناطق بهدف التدخل السريع في حال حدوث أي حريق ومنع انتشاره، وتعبئة جميع وسائط الدفاع المتوفرة (رجال الإطفاء في المواقع الأكثر حساسية، ولجان حرائق الأحياء، والفرق الوطنية الفعالة والمدربة، ورجال الجيش من جميع أنحاء البلاد، إضافة إلى وسائل الرصد الجوي إن توفرت.

ومن الإجـراءات التي اتخذتها الوزارة أوضح ثابت أنه تم التأكد من جاهزية جميع الإطفائيات والصهاريج والجـرارات (مع المضخات والخراطيم اللازمة)، مع تجهيز سيارات وفرق التدخل السريع وشاحنات التزود بالمياه والمؤن الضرورية للسيارات وعناصر الإطفاء، مشيراً إلى أن عدد الإطفائيات والصهاريج الجاهزة للتدخل أثناء الحريق يبلغ نحو ١٧٠ صهريجاً، والتأكد من جاهزية مراكز حماية الغابات حيث يوجد ١٤ مركز حماية للغابات في سورية، و٢٤ برج مراقبة و١٣٨ مخفراً بجاهزية تامة، وتوزيع عدد من خزانات المياه (بيتونية وبلاستيكية) بسعات تتراوح بين ٣٥ م٣ حتى ٣٠٠ م٣ وتثبت في مناطق ذات مؤشر مرتفع لخطر الحريق، والاستنفار الدائم لعناصر المخافر الحراجية وحراس المواقع الحراجية حيث يوجد ٨٠٧ حراس للمواقع الحراجية، و٦٤٥ عنصر ضابطة حراجية، مبيناً أنه تم تنظيم ٩٤٣ ضبطاً حراجياً في عام ٢٠٢٠، كما تُظم نحو ٦٥٠ ضبطاً حراجياً من بداية ٢٠٢١ حتى تاريخه.

وأكد ثابت أنه يتم العمل الآن على إعادة تأهيل المواقع المحروقة وذلك من خلال تشخيص المجموعات الحراجية بعد الحريق وذلك بعد تقسيمها إلى قطاعات ومقاسم وتحت مقاسم لسهولة دراستها، ودراسة واقع التجدد الطبيعي في المواقع المحروقة، ودراسة إمكانية التدخل بالتشجير ضمن هذه المواقع وذلك بعد مرور أكثر من سنتين على الحريق، وذلك مع للحفاظ على التربة من الانجـراف وصـون وحماية الحياة البرية النباتية والحيوانية.

وذكر ثابت أن خطة التحريج خلال موسم ٢٠٢٠/٢٠٢١ شملت إعادة تشجير نحو ٤٠٠٢ هكتار من الأراضـي الحراجية المتدهورة والمحروقة في سنوات سابقة، حيث أختيرت الأنواع بما يتوافق مع ظروف الموقع البيئية ومتطلبات النوع البيئية والمناخية والترابية، كما بلغت الخطة الإنتاجية للغراس للموسم ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٤١١٢ ألف غرسة.

٤,٢ مليارات ليرة تسهيلات منحتها المصارف

٥٤ بالمئة من التسهيلات التي منحتها المصارف لقطاع تجار الجملة والمفرق

| عبد الهادي شباط

أظهر التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم (١٧) الصادر عن مصرف سورية المركزي توزع التسهيلات الائتمانية الممنوحة (باستثناء الممنوحة للحكومة المركزية) وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٠ حيث بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي باستثناء الحكومة المركزية في نهاية عام ٢٠٢٠ نحو ٤,٢٣٢ مليارات ليرة مقارنة بـ٢,٧٣٤ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠١٩ بزيادة تعادل ١,٤٩٨ مليار ليرة وبمعدل نمو ٥٥ بالمئة عن عام ٢٠١٩، حيث زادت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع تجارة الجملة والمفرق خلال الفترة منذ نهاية عام ٢٠١٩ وحتى نهاية عام ٢٠٢٠ بمقدار ٩٧٠ مليار ليرة ما رفع حصته من إجمالي التسهيلات إلى ٥٤ بالمئة يليه قطاع الزراعة الذي حقق زيادة قدرها ٣٦٢ مليار ليرة عن الفترة ذاتها، تليه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة والتعدين بزيادة قدرها ٦٧ مليار ليرة، ثم قطاعي الخدمات والإنشاءات العقارية بمقدار ٥٩ مليار ليرة، ٣٧ مليار ليرة على التوالي.